



دار المنظومة

DAR ALMANDUMAH

الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: دور الايديولوجية والدولة في السياسة الخارجية
السوفيتية

المصدر: المجلة المصرية للقانون الدولي

الناشر: الجمعية المصرية للقانون الدولي

المؤلف الرئيسي: فوده، عز الدين

المجلد/العدد: مج 24

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 1968

الصفحات: 237 - 259

رقم MD: 277609

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: IslamicInfo

مواضيع: الاحزاب السياسية، السياسة الخارجية، التنمية
السياسية، العلاقات الدولية، الاتحاد السوفيتي،
التخطيط السياسي، الديمقراطية، الشيوعية

رابط: <http://search.mandumah.com/Record/277609>

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور الأيدولوجية والدولة في السياسة الخارجية السوفيتية

للدكتور عز الدين فوده

المجلد الأول

دور الأيدولوجية في تخطيط السياسة الخارجية
(الاستراتيجية والتكتيك)

من المعروف أن الاتحاد السوفيتي هو أحد قوتين عظيمتين في العالم ؛ ولكنه مختلف في ممارسة حياته السياسية عن القوة العظمى الأخرى - للولايات المتحدة الأمريكية - وغيرها من القوى العظمى المعاصرة التي عرفها التاريخ الحديث ، بكونه مركزا للنشاط الأيدولوجي لحركة دولية كبرى هي الحركة الشيوعية التي تقوم على أساس نظرة محددة للمجتمع الأنساني في حركته وتطوره وتفسيره لأحداث الماضي وما يأتي به المستقبل .

ومن ثم توجب هذه الحركة العالمية التي تحتضنها الاتحاد السوفيتي ، والفكرة التي يقوم على تطبيقها (وتتضافر معه في ذبوع آرائها بلاد المعسكر الاشتراكي والأحزاب الشيوعية في البلاد الأخرى) كمنظرة علمية متكاملة تملئ الماركسية - اللينينية قوانينها على السياسة الخارجية السوفيتية ، التزام مواقف معينة من الأحداث الدولية ، بما يحقق الأهداف المستشفة لهذه الأيدولوجية .

وهكذا أضفت الأيدولوجية على السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي أهمية قصوى ، وأصبحت أبرز وأهم عناصر تقييمها ، وتفسير وتبرير العناصر الأخرى المكونة لها ، حتى يمكن أن يقال أنه لا مخلو أي تحليل علمي لا يقوم على السطحية لهذه السياسة (سواء تتبعناها تاريخيا في مراحل تطورها أو قمنا بتحليل سلوكها في بعض المواقف والازمات الدولية) من القاء الضوء على الصورة التي تقدمها الأيدولوجية الشيوعية للعالم كقاعدة للعمل السوفيتي

في الخارج (١) .

فالعالم في إطار هذه الصورة تحكمه القوى الاقتصادية التي تندو نموا متصلا في الحياة الاجتماعية وتدفع التطور الاجتماعي لبني الإنسان (نتيجة الصراع بين قوى الانتاج المستحدثة وبين التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والأشكال السياسية البالية) نحو الأمام . فمن أشكال متخلفة ورجعية الى أشكال متجددة وتقدمية من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . فاذا كانت هذه هي حقيقة العالم ، وهذه هي قوانين حركته الحتمية والتطور التاريخي للمجتمعات الانسانية ، والتي تفعل فعلها في السياسات الدولية وتحكم مصير ومستقبل كل منها ، فلم يبق على القادة السوفييت الا أن يقدروا هذه القوى حق قدرها ، وأن ينتهوا الى أشد عناصرها حسما في تقييم المواقف والأحداث الدولية ، واستغلالها في جني ثمار هذه الأوضاع حتى يقسدر للدبلوماسية السوفياتية أن تحقق انتصاراتها .

وهي لهذا تتحالف مع أكثر هذه القوانين تحريكا للواقع التاريخي الذي هو في حالة تغير دائمة ، ألا وهو قانون الصراع الطبقي القائم على أساس وحدة القوى العاملة في طبقها العالمية ، والذي لا يهدأ الا اذا قلبت البروليتاريا النظام الرأسمالي ودعمت دكتاتوريتها الطبقية ممثلة في طليعتها الشيوعية (الحزب الشيوعي) ، للقضاء على التناقضات الطبقية وازالة أسباب الحروب والتنازع وبناء الاشتراكية العلمية في مرحلتها العليا : الشيوعية .

وهكذا فان السياسة الخارجية السوفياتية حين ترسي نفسها على أساس الايدولوجية الماركسية اللينينية ، انما تلعب في أحسن الفروض دورها بوصفها الاداة الرئيسية لتحقيق هذه الايدولوجية ، ومد ظل الاشتراكية العلمية ، وتحريك الشيوعية العالمية على الصعيد الدولي . فالاتحاد السوفيتي ليس مجرد دولة ، أو دولة كبرى ، وانما هو طليعة نضال الحركة الشيوعية الدولية ، ومركز ولاء أعضائها دولا وأفراداً . ومن هنا فان سياسته الخارجية تتخطى إطار كونها تقوم على خدمة مصالح وعلاقات الاتحاد السوفيتي الخارجية أسوة

(١) انظر في هذا الشأن .

A.T. Bouscaren, *Soviet Foreign Policy*, 1962. p. 7; H. Seton - Watson, *Soviet Policy in 1961*; *International Relations*, London, October, 1961, p. 197; Barring Moore, *The Relations of Ideology and Foreign Policy, Soviet Conduct in World Affairs*, edited by Alexander Callin, New York, 1960, pp. 75-92.

بالسياسات الخارجية للدول الأخرى ، اذ تضم في نطاقها عددا من الارتباطات والسياسات لبلاد الكتلة الاشتراكية والحركة الشيوعية الدولية التي تولت قيادتها في الصراع ضد الرأسمالية في العالم، حتى نازعتها هذا المركز الصين الشيوعية .

ولكنها في نفس الوقت ، حين تبنى استراتيجيتها لتحقيق هذا الهدف الاسمي ، انما تقوم في تخطيطها لمراحل هذا الصراع الدائم مع الرأسمالية (والسعي للقضاء عليها وتحقيق الشيوعية الدولية) على فهم الواقع التاريخي ، والظروف الموضوعية لمراحل هذا الصراع ومرونة متطلباته في كل مرحلة أو مكان . فهي تتدور في التكتيك حتى تتأقلم مع كل بيئة ، وتتعايش مع كل مرحلة حتى تكون كفيلة بتحقيق الهدف الاسمي وتطبيق القوانين الحتمية للايولوجية .

فمن ناحية ، ليست الماركسية كايولوجية أو معرفة علمية في متناول الجميع الا دليلا ومرشداً للعمل . فهي ليست عقيدة متحجرة تحول دون انعكاس وتشابك العوامل الأخرى الموضوعية والنفسية في تكوين السياسة الخارجية . ومن هنا فان المقياس الصالح لتخطيط السياسة الخارجية السوفياتية لا يكمن في النصوص الماركسية التي يكتشفها البعض ، أو مجدها مطبقة على بعض الخطط أو التكتيكات المستخدمة لتنفيذ ذلك العمل ، ولا في الطريقة التي تريد بعض السياسات في خلافها المذهبي — كالحلاف بين الصين والاتحاد السوفيتي — أن تفهم بها الماركسية ، بل يكمن في النتائج الاجتماعية والتاريخية للاستفادة من هذه النظرية في التطبيق .

ومن ناحية أخرى ، لا تعكس الايولوجية الماركسية صورا للواقع تدرك ادراكا حسيا أو تلقائيا . فهي لا تقبل التأويل الآلي ، ككل نظرية أو أيولوجية أو معرفة علمية تحتاج الى التأويل والتفسير في ضوء الاحداث المتغيرة . والمرجع الأعلى المسئول عن تأويلها هنا هم القادة السوفيت الذين يختارون بين مختلف التأويلات ما يمكن تطبيقه واثبات حقيقته وفعاليتها ، وفقاً لنسبة القوى المناصرة الى القوى المعادية . وهكذا ليس ثمة في الماركسية ما يمنع من تغيير التكتيك بحسب الظروف الثورية من مد وجزر ، فتتقدم الطليعة الثورية أو تتقهقر ، خطوة للأمام أو خطوتان للخلف Zigs and Zags وتغير في الوسائل القديمة للكفاح وتنظيماته بأخرى جديدة . ويلخص لنا ذلك الزعيم الصيني ماوتسى تونج في عبارات محددة بقوله :

“The enemy advances, we retreat ; enemy halts, we harass ; enemy tires, we attack ; enemy retreats, we pursue”.

« يتقدم العدو فنتقهقر ، يقف فنتحفر ، يتعب فهاجم ، فاذا تقهقر تابعنا نحن » (٢) . وهكذا قد تحول للشيوعيين فى خوضهم معارك هذا الصراع الطويل مع الرأسمالية الانتقال من التشابك الى التهادن ، ومن التحرك للانقلاب المسلح فى الداخل الى الجهة الشعبية والتعايش ، فى اطار المرحلة الواحدة من مراحل الاستراتيجية التى تقوم على تقدير القوى الأساسية للثورة واحتياطها ، ولا تتغير الا مع الانتقال بالثورة من مرحلة لأخرى ، فالاستراتيجية تبقى ثابتة بصفة أساسية خلال كل مرحلة تقوم فيها على خدمة الهدف الاسمى ، بينما تتنوع التكتيكات التى تقوم على خدمة استراتيجية الثورة والحركة الشيوعية العالمية فى هذه المرحلة (٣) .

ومن ثم فليس ثمة ما يدعو الى العجب - لمة فى الوثوب الى تحقيق الثورة البروليتارية عن طريق الكفاح المسلح ما لم يهتد المد الثورى الظروف لذلك ، وألا تنكب الطليعة الثورية الطريق وحق الفشل بالسياسة الخارجية ، وأصبحت غير قادرة على تبصر المهام الحديدية الملقاة على عاتقها نتيجة التغيرات الحديدية الطارئة فى العالم ، أو الظروف الموضوعية داخل كل بلد ، التى يمكن فى ضوءها وضع استراتيجية وتكتيك ملائمين للظروف المستحدثة أو الخاصة . بل انها فى مثل تلك الأحوال لتتيح الفرصة للدعايات المعادية كى تدمغها بانهاج سياسة تنذافى والعرف الدولى ومبادئ الاخلاق الدولية وحقوق الانسانية ، من وسائل الضغط والقهر والقمع والارهاب الى محاور الانقلاب من الداخل وفرض النفوذ والاستعمار ، وغير ذلك مما يعزى الى السياسة الخارجية السوفياتية باسم « الخطر الشيوعى » .

ومع ذلك فان السياسة الخارجية السوفيتية التى لم تعدم من خلال فكرها العقائدى أن تحدد نفسها وتخدم استراتيجيتها فى سياسة المعسكرين الستالينية

(٢) انظر فى هذا الشأن مقالات :

Straus-Hupé, Kintner, Cottrell and Daugherty in “Protracted Conflict”, University of Pennsylvania, 1959.

(٣) انظر فى هذا الشأن مرجعين أساسيين :

Lenin, *Left-Wing Communism and Infantile Disorder*, International Publishers, 1943; Stalin, *Leninism (The Foundations of Leninism)*, Lawrence & Wishart, 1944, pp. 58-72.

بالتدليل على أخطار المعسكر الرأسمالي ، وفي سياسة التعايش السلمى الخروشوفية بالتدليل على فرص السلام ، لم تلبث أحيانا أن ألحقت بنفسها وبقضيتها أضرارا أفدح عندما أعجزها الحمود العقائدى عن تقدير طبيعة المانيا النازية ونواياها تقديراً حقيقياً ، وإلخاًها افتراض استحالة قيام تحالف سوفيتى مع إنجلترا والولايات المتحدة الى التهادن الانتهازى مع النازية بعقد معاهدة عدم الاعتداء (والبروتوكول السرى الملحق بها لتقسيم بولندا وضم دول البلطيق) فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ . أو عندما عرفت بالاشتراكية التى أرادت أن تحمها فى الحر فليجأت الى دبابات جوكونف وحولت العلاقات داخل المعسكر الاشتراكى الى علاقات قوة فى أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ .

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية السوفيتية قد عجزت عن ابراز حجة قانونية أو أدبية تتغلب بها على غضب الرأى العام العالمى فى هذا الصدد ، سرعان ما واقفها العقيدة الثابتة بالرهان ، فعززت موقفها فى قلوب أنصارها وصدعت صفوف أعدائها . فما دامت هذه الاعمال أو السياسات قد أصبحت محتمة لانقاذ الاشتراكية ، فهى تعنى تركة ساحة الاتحاد السوفيتى مما ألحأتها اليه الضرورات . فليس ثمة أعمال مشروعة أو غير مشروعة كما هو الشأن فى حكم المنطق البرجوازى ، وليس ثمة مواقف أخلاقية أو غير أخلاقية الا تلك التى تركز على وحدة النضال فى سبيل الشيوعية وتسامح فى توطيد دعائم الاشتراكية الماركسية وحماية نظامها . وقد عبر عن ذلك لنين فى المؤتمر الثانى للشبيبة الشيوعية بقوله : « ان واجبنا حيال الصراع الدائم بين الطبقات هو خدمة هذا الصراع وتزويده بجميع الطاقات . ونحن حينئذ نطوع لهذا الغرض اخلاقيات الشيوعية . فنحن نصف بالاخلاقية كل مايساهم فى تقويض النظام الاستغلالى القديم ويدعم وحدة العاملين حول البروليتاريا وبنى المجتمع الشيوعى الجديد » (٤) .

هكذا ، وفى ضوء ما تقدم ، يمكن أن ندعم وجهة نظرنا ببعض النصوص :

(١) يقول بوتيمكين : « تملك الدبلوماسية السوفياتية ناصية فيها ، وتدافع بأكثر الوسائل أصالة عن مصالح وطنها فى علاقاتها مع الدول الأجنبية ، »

(٤) أقرأ فى هذا الشأن فصلا ممتما هو الفصل الأخير من :

Georges Mounin. *Machiavel*, Editions du Seuil, 1968.

وتتمتع بقوة خارقة في استجلاء طريقها ، بفضل معرفتها بالنظرية الماركسية — اللينينية ، هذا السلاح الذي تملكه هي وحدها ، دون أى من منافسها أو أعدائها . فقوانين التطور الاجتماعى كما تقرها هذه النظرية لا تتمكن الدبلوماسية السوفياتية من تحليل الأحداث تحليلاً دقيقاً فحسب ، وإنما ترمى ببحرها الى ما سوف يأتى به المستقبل من تطورات حتى يمكن توجيهها الوجهة المطلوبة . وهذه مزايا تنفرد بها الدبلوماسية السوفياتية ، ويسجلها نشاطها ، وتفسر في ضوءها انتصاراتها الباهرة في الحقل الدولى » (٥) .

وحدد تششرين قوميسير الشئون الخارجية السوفياتية سنة ١٩١٨ أساليب الدبلوماسية السوفياتية بكونها « تختلف تماما عن أساليب الدبلوماسية للقدمى ، وبالأحرى عن دبلوماسية بقية البلاد الأخرى . فهي تعمل بوحى التحليل الماركسى للتطور التاريخى . ومن ثم ، فهي تولى اهتمامها للاتجاهات التحتية ذات العمق في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية لعالمنا المعاصر » (٦) .

(٢) يقول الشيوعى الألمانى W. Knorin في خطاب له عن الفاشية والاشتراكية الديمقراطية والحركة الشيوعية أمام الاجتماع الثالث عشر للجنة التنفيذية للشيوعية الدولية عام ١٩٣٣ :

« ليس للاتحاد السوفيتى مصالح تتعارض ومصالح الثورة العالمية ، كما ليس للبروليتاريا العالمية بطبيعة الحال من المصالح ما يختلف أو يتعارض مع مصالح الاتحاد السوفيتى . » (٧) .

كذلك جاء في برنامج الشيوعية الدولية الذى أقره مؤتمرها السادس عام ١٩٢٨ :

« ان الاتحاد السوفيتى هو بالضرورة قاعدة الحركة الدولية للطبقات المقهورة ، ومركز الثورة العالمية ، وأعظم القوى في تاريخ البشرية . فلأول مرة في تاريخ البروليتاريا العالمية يكون لها وطن خاص بها يتمثل في الاتحاد

(٥) Potiemkine, *Histoire de la Diplomatie*, Tome 111, Paris, 1947, pp. 787, 788.

(٦) Sanakovy, *International Affairs*, Moscow, October, 1966, p. 65.

(٧) نقل عن Bouscaren, *Op. Cit.*, p. 9

السوفيتي ، الذي هو في الوقت نفسه محط أنظار الحركات القائمة في بلاد المستعمرات » (٨) .

وأوضح ستالين العلاقة بين السياسة الخارجية السوفيتية والحركة الشيوعية الدولية وولاء أعضائها لها ، مشيراً الى نزعات تيتو في هذا الصدد سنة ١٩٤٧ بقوله :

- « الثوري هو كل من يتأهب في صراحة وثبات ، بلا جدل أو وضع اشتراطات ، للدفاع عن الاتحاد السوفيتي ودعمه كأول دولة بروليتاريه وثورية في العالم . . . والدولي هو كل من يستعد ، دونما تحفظ أو تردد أو اشتراطات ، للدفاع عن الاتحاد السوفيتي قاعدة الحركة الثورية في العالم ، تلك التي لا يمكن الدفاع عنها أو دفعها الى الأمام دون الدفاع عن هذا الاتحاد السوفيتي » (٩) .

(٣) في حديثه عن السياسة الخارجية للثورة الروسية قال لينين : « ان التحالف مع ثوري البلاد المتقدمة ومع جميع الأمم المضطهدة ضد أي من المستعمرين أوضدهم جميعاً ، هو السياسة الخارجية للبروليتاريا » (١٠) .

وفي تقرير حول السلم والحرب ألقى في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الروسي (البلشفيك) قال لينين : « نحن لا نعيش في مجرد دولة ، ولكن في نظام من الدول ولهذا فن غير المتصور أن تعيش الجمهورية السوفياتية جنباً الى جنب مع الدول الاستعمارية لوقت طويل . إن أحد الجانبين يجب أن ينتصر في النهاية . وقبل أن تحل تلك النهاية سيكون من المحتم وقوع سلسلة من التصادمات الخفيفة بين الجمهورية السوفياتية والدول البرجوازية » (١١) .

كما قال في موقف الدولة الاشتراكية من الحرب « ان مجمل سياستنا

Ibid, 9. (٨)

Ibid, 10. (٩)

(١٠) مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، بكين ، ١٩٦٥ ، ص ٣٦٠ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٣٣٧ .

الخارجية والدعاية التي تقوم بها لا ههدفان اطلاقا الى دفع الشعوب الى الحرب ، بل لوضع حد للحرب . لقد برهنت التجربة على أن الثورة الاشتراكية هي المخرج الوحيد للحروب الدائمة . لذلك فان سياستنا لا تنطوي على الاثارة الرامية الى الحرب « (١٢) .

وقال سنة ١٩١٧ في صدد عقد الصلح في برست - ليتوفسك : « في نظر هؤلاء لا تستطيع الجمهورية الاشتراكية المحاطة بالدول الامبريالية أن تعقد أى اتفاق اقتصادى ولا أن تعيش الا اذا قفزت الى القمر . وقد يعتبر هؤلاء أن مصالح الثورة الدولية تتطلب العمل على احتدام هذه الثورة ، وأن احتدامها يتم بواسطة الحرب لا السلم الذى قد يولد فى الجماهير شعورا « بشرعية » الامبريالية . إن مثل هذه النظرية تتعارض تعارضا تاما مع الماركسية التي تنبى دائما عن العمل على احتدام الثورة ، لأن الثورات تنمو وتحتدم بقدر ما تزداد وتستفحل التناقضات الطبقية التي تولدها . ومعنى مثل هذه النظرية أن العصيان المسلح هو نوع من النضال واجب دوما وفي كل الظروف . وفي الواقع أن مصلحة الثورة الدولية تتطلب من السلطة السوفياتية التي أطاحت بالبرجوازية في بلد معين أن تساعد هذه الثورة ، ولكن على أن تختار في الوقت نفسه شكل المساعدة وفقاً لقواها الخاصة » (١٣) .

وأخيرا قال في صدد التعايش السلمى : « يستحيل علينا أن نركز اقتصادنا على أسس متينة اذا لم نشيء بعض العلاقات مع الدول الرأسمالية . وقد أثبتت الأحداث أن ما نقوله عن بلادنا ينطبق أيضا على تلك الدول . . . ولكن هل يمكن ، بصورة عامة ، أن تقوم جمهورية اشتراكية وسط عالم رأسمالى يطوقها من كل صوب ؟

« هذا ما كان يبدو محالا سواء من الناحية السياسية أو من الناحية العسكرية . وهاءنذا أعطى الدليل على أن هذا ممكن من الناحيتين معاً . بل هو شىء واقع بالفعل . ولكن هل هذا ممكن أيضا فى ميادين التجارة والتبادل الاقتصادى والمعونات لتبادل الخدمات بين روسيا المتخلفة ، روسيا الزراعية

(١٢) أنظر : ادوارد كارديج ، الاشتراكية والحرب ، الترجمة العربية لموريس صقر ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٨٥ .
(١٣) المرجع السابق ، ص ٨٧ .

التي اجتاحتها الحراب ، وبين مجموعة من الدول المتقدمة فنيا وصناعيا ؟ ألم يهددوا بتطويقنا بالاسلاك الشائكة حتى لا نتمكن من اقامة أية علاقة اقتصادية مع الخارج » (١٤) .

(٤) وفي صدد مسألة السلم والحرب وامكانية صدور عمل عسكري موحد من قبل الدول الاستعمارية ضد الاتحاد السوفيتي ، قال ستالين في تحليل الوضع الدولي في الثلاثينات : « ان عددا كبيرا من الناس يعتقدون ان مسألة الاستعمار أداة للسلم . وهذا خطأ تام . فهي أداة تحضير للحرب وتغطية هذا التحضير بقناع من النفاق في الحديث عن السلم . وبدون هذه المسألة وأداتها ، عصبة الأمم ، يصبح التحضير للحرب في الظروف القائمة اليوم أمرا مستحيلا . » (١٥) ثم قال : « وأهم شيء في كل هذا هو أن الاشتراكية الديمقراطية هي القنطرة الأساسية لتسلل المسألة الاستعمارية الى صفوف الطبقة العاملة . ومن ثم فهي الركيزة الأساسية للرأسمالية في التحضير لحروب جديدة والتسلل وسط الطبقة العاملة » (١٦) .

وفي تقرير له الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في مؤتمره الرابع عشر عام ١٩٥٠ ، عبر ستالين عن وجهة نظر السياسة الخارجية السوفيتية في التعايش الاكراهي بين المعسكرين في قوله : « ان أهم ظاهرة تؤثر في الاحداث الحارية على الصعيد الدولي في وقتنا الحاضر هي قيام توازن مؤقت للقوى بين البلاد الرأسمالية وبلدنا . وهذا التوازن هو الذي يكيف الفترة الراهنة لتعايش السلمى » (١٧) .

كذلك عبر ستالين عام ١٩٥٢ عن امكانية تلافى وقوع حرب عالمية جديدة بقسوله :

« ان ازالة احتمالات نشوب الحرب ، يقتضى بالضرورة ازالة الاستعمار » (١٨) :

(١٤) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(١٥) مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، بكين ، ١٩٦٥ ، ص ٢٨٧ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

(١٧) اسباتوريان ، السياسة الخارجية السوفياتية ، في مناهج السياسة الخارجية في دول

العالم بأشراف روى مكريديس ، الترجمة العربية بيروت ، ١٩٦١ ، ص ١٩٧ .

(١٨) ستالين ، مشاكل الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ، « مناظرة حول الخط

العالم للحركة الشيوعية العالمية » بكين ، ١٩٦٥ ، ص ٣٠٧ .

وأشار أيضا الى امكانية التعايش السلمى فى نفس الفترة من عام ١٩٥٢ بقوله : « التعايش السلمى بين الرأسمالية والشيوعية ممكن تماما ، شريطة أن تكون هناك رغبة متبادلة فى التعاون واستعداد لتنفيذ الالتزامات التى يتعهد بها ، وتقييد بمبدأ المساواة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى » (١٩) .

(٥) عبر ستالين عن مرونة الايدولوجية الماركسية بقوله أنها : « ليست مجموعة من المعتقدات الحاملة أمام التغيرات التى ينمو فى اطارها المجتمع . . . فالماركسية كعلم لا يمكنها أن تتوقف وتركد . . . ، وانما عليها أن تزدهر وتتبع عن طريق تزويد بها بالخبرات والمعارف المستحدثة . فلا بد أن تتغير بعض صيغها واستنتاجاتها مع مرور الأيام ، وأن يستعاض عن تلك الصيغ والاستنتاجات القديمة بأخرى جديدة تتفق والمهام التاريخية الجديدة » (٢٠) .

وعبر مولوتوف عن هذا الرأى فى صدد السياسة الخارجية بقوله : « ان حزبنا يعتمد فى السياسة الخارجية على تقدير الظروف الموضوعية وتفهم واقع التطور التاريخى واحتمالاته . وقد كانت المقدرة اللينينية على التوفيق بين التمسك بالمبدأ واصطناع المرونة فى متابعة خط السياسة الخارجية هى التى وفرت لحزبنا النجاح فى معالجة الأمور الداخلية » (٢١) .

كما عبر عن ذلك خروشوف بقوله : « علمتنا الماركسية اللينينية أن النظرية المعزولة عن الواقع هى نظرية ميتة لا حياة لها ، وأن الواقع العملى يتخبط كالأعمى بدون هدى نظرية ثورية » (٢٢) .

(٦) يمكن الرجوع الى أهم النصوص المحددة لخطوط السياسة الخارجية

(١٩) ستالين فى الاجابة على أسئلة صحافيين أمريكيين، البرافدا فى ٢ أبريل عام ١٩٥٢، أنظر المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

(٢٠) Stalin, Concerning Marxism in Linguistics, London, 1950 pp. 39-40. (٢٠)

(٢١) اسباتوريان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(٢٢) من تقرير الى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، أنظر :

السوفياتية في الوقت الحاضر وتطويع الايدولوجية في خدمتها الى أعمال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في فبراير عام ١٩٥٦ والمؤتمرات التالية له . ومن هذا القبيل قول خروشوف : « ان عصرنا هذا الذي يعبر في محتواه الأساسي عن مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو عصر الصراع بين نظامين اجتماعيين متعارضين . هو عصر الثورات الاشتراكية والتحريرية الوطنية ، وانهار الامبريالية والغاء النظام الاستعماري . هو عصر الانتقال المتزايد للشعوب في طريق الاشتراكية . هو عصر انتصار الاشتراكية والشيوعية على الصعيد العالمي » (٢٣) .

وعبر تصريح موسكو الصادر عن اثني عشر حزبا شيوعيا حاكما (في أعقاب المؤتمر العشرين للحزب السوفيتي) في نوفمبر عام ١٩٥٧ عن « أن هناك ثمة قوانين أساسية تحكم تطور المجتمعات الإنسانية في جميع البلدان وسيرها في طريق الاشتراكية . . . مع وجود أن تؤخذ بعين الاعتبار التنوع الكبير في الخصائص والتقاليد ، نتيجة الاعتبارات التاريخية والوطنية » .

وعقب على ذلك اعلان موسكو الصادر في ديسمبر عام ١٩٦٠ عن احدى وثمانين حزبا شيوعيا بقوله :

«صدق تصريح موسكو عام ١٩٥٧ حين أشار الى أن التركيز المفرط على دور الخصائص الوطنية ، دون التمسك بالحقيقة الخالدة للماركسية اللينينية في صدد الثورات الاشتراكية والبناء الاشتراكي ، يحجب بالقضية المشتركة للاشتراكية . كما يقرر التصريح عن صدق وأصانة أن الماركسية اللينينية تتطلب تطبيقاً مبدعاً لمبادئ الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي بالاعتماد على الظروف التاريخية الخاصة للبلد المعنى ، دون أن تتيح النقل الآلي لسياسات وتكتيكات الأحزاب الشيوعية في البلاد الأخرى . فغض الطرف عن الخصائص الوطنية قد يؤدي بحزب البروليتاريا الى الانعزال عن الواقع والحماهير ، كما قد يؤدي الى الاضرار بقضية الاشتراكية » (٢٤) .

(٢٣) برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٦١ ،

Bouscaren, *Op.Cit.*, p. 11

(٢٤) انظر للنص كاملا في

The China Quarterly, January - March, 1961, p. 33.

(٧) وأخيراً حدد اعلان المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي (في ضوء اعلانات المؤتمرات الثلاثة السابقة عليه) الخط العام للسياسة الخارجية السوفياتية ، في ضوء ما تستوحيه الايدولوجية المشار إليها من تحليل الأوضاع الداخلية والدولية في الستينات من هذا القرن كالآتي :

« تهدف السياسة الخارجية السوفياتية وغيرها من سياسات الدول الاشتراكية الى خلق الظروف الدولية المناسبة لبناء الاشتراكية والشيوعية وتقوية أو اصر الوحدة والتضامن والصداقة والاخوة بين البلدان الاشتراكية ، ومساندة حركات التحرير الوطني واستدامة التعاون التام مع البلاد حديثة النمو ، مستمسكة في هذا الصدد بمبادئ التعايش السلمى بين الدول على اختلاف أنظمتها الاجتماعية، ومناهضة عن عزم وثبات القوى الاستعمارية العدوانية، بقصد تخليص الانسانية من خطر نشوب حرب عالمية جديدة » (٢٥) .

الباب الثاني

الايدولوجية في خدمة طاقات الدولة

ولكن ، إلى أى حد استطاعت السياسة الخارجية السوفياتية أن تحقق ايدولوجيتها ، وأن تخطط أهدافها الاستراتيجية التي لا تتغير إلا بانتقال الثورة من طور إلى طور، وتحدد مراميها القصيرة من يوم إلى يوم، على أساس شحذ الصراع الطبقي وقيادة الطبقة العاملة (ممثلة في الحزب الشيوعي) للجماهير الشعبية في هذا الصراع ؟ وبمعنى أصح ، إلى أى مدى استطاع الرجسالك (القادة السوفييت) أن يعملوا بوحى إيمانهم وعقيدتهم على تحقيق نفس الاغراض التي قامت من أجلها الدولة السوفياتية في ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ ، كمرکز للثورة العالمية في هدم وتقويض الرأسمالية وإنشاء عالم شيوعي ؟ وإل إلى أى مدى استطاع هذا الايمان أن يرشدهم في تقدير قوتهم ، دون الاهتمام بالمصالح الوطنية والاعتبارات الداخلية أو غيرها من العوامل التي يركز عليها خصومهم في تقدير قوتهم وصنع سياستهم الخارجية ؟ .

وهكذا فان الامر لا يخلو من أن يختار واضعو السياسة السوفياتية في كثير أو بعض الاحيان بين سياسة دوجماتية وتوسعية لانشاء عالم شيوعي ، وبين سياسة عملية تعي المصالح الوطنية وسائر العوامل الأخرى المؤثرة في صنع السياسة الخارجية . ومهما نخيل للمرء أن هذه السياسة قد قامت على شن كفاح واحد مدى نصف قرن ، لا تسالم ولا تهادن وإنما تناور تكتيكياً ، فان ترجمة النظرية الى عمل ثوري مستمر خلال هذه التكتيكات وبعيداً عن وحى العوامل والظروف الأخرى هو في حد ذاته لا يمثل إلا وجهاً واحد للحقيقة . فهو من ناحية يتنافى والقول السائد بأن الماركسية ليست عقيدة وإنما هي مرشد حي للعمل . ويعتبر الايمان المطلق بالهدف الأسمى هو أساس التسامح في هذا المضمار . فالتعلق النظري لا يحول دون العدول العملي . ولعل هذا هو مفاد قول لينين :

“to master the tactics of maneuver, while remaining loyal to the end to principles in the struggle for Socialism.”

ومن ناحية أخرى لا نخامرنا الشك في أن العمل الشيوعي قد ولد علماً مستقلاً في التنظيم والعمل الثوري وضع أسسه لينين في « الطفـسـولية اليسارية » وستالين في « أسس ومشكلات اللينينية » وماوتسى تونج في كتاباته المتعددة . وقد تطور هذا العلم في إطار الكفاح ، وفي ضوء التحليل العملي للمشكلات اليومية والظروف الموضوعية والتاريخية ، وإن استهدف تحقيق غايات إيولوجية .

بل إن هناك ثمة إعتبار عملي له أهميته في هذا المضمار ، وهو أن الحزب الشيوعي السوفيتي (الذي تركز في قيادته جميع السلطات الرئاسية والتنفيذية في الدولة السوفياتية) هو الذي يقوم على رسم السياسة الخارجية وتحديد مراميها في الخطوط العريضة المعروفة باسم Party lines ، على أساس التوفيق بين مجمل الاعتبارات السابقة أو تفضيل إحداها على الأخرى في ضوء الحقائق الموضوعية . برئاسة اللجنة المركزية للحزب (المكتب السياسي Politburo حتى أكتوبر ١٩٥٢) هي المصدر الوحيد ذو الصلاحية في تفسير الديالكتيك الماركسي ، وتصوره في ضوء التطورات والتناقضات المتناحرة . ومن ثم ،

فهي التي تعين الخط السياسي وتحدد التعليمات النهائية التي تتلقاها وزارة الخارجية Norkomindel وتقوم بدراستها وصياغتها في مشروعات قوانين للعرض على مجلس السوفييت الأعلى أو قرارات للتنفيذ . حقاً أن رئاسة اللجنة المركزية تقوم بالاستماع إلى آراء مجلس الوزراء Sounarkoum ، وتأخذ في الاعتبار آراء الخبراء وكبار رجال الدولة ، ولكنها تكون في النهاية رأياً الخاص على أساس الخضوع للمنهج الديالكتيكي في تفسير القوانين الموضوعية للتشكيلات الاجتماعية وتطورها الحتمي (٢٧) .

غير أنه لا يمكن في مثل هذه الحالة ، أن نتصور قيام هذه النخبة من قادة رئاسة اللجنة المركزية ، الذين هم في نفس الوقت قادة مجلس الوزراء وقمة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى Presidium (التي تخوذاً المادة ٤٩ من الدستور السوفيتي المعدل لسنة ١٩٣٦ القيام بممارسة صلاحيات السلطة الشعبية للاتحاد السوفيتي في علاقاته الخارجية في فترات عدم انعقاد المجلس) (٢٨) باصدار تعاليم ايولوجية أو حزبية مجردة ، تخرج بصورة غيبية عن إرادة ووعي الكائنات البشرية التي تصدرها ، أو توضع موضع التنفيذ بصرف المنار عن طاقات الدولة التي ينسبون إليها مهاماً تاريخية في تطبيق تلك القوانين الموضوعية واتباع مجراها .

وهكذا يبدو طبيعياً أنه لا بد وان ينسجم التفسير الحزبي للايولوجية مع الحيلولة دون أن ينقلب تطبيق القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي من الحتمية الديالكتيكية إلى حتمية آلية تنكر العلاقة بين العامل الذاتي وكيفية تفهم وتطبيق هذه القوانين (٢٩) . وذلك بشرط ألا تنقلب هذه العلاقة بالتالي إلى التركيز على مصالح الدولة وأغراضها وأهداف أمنها القومي ، كما حدث في عصر ستالين ، أو تجسيد مصالح النخبة والجهاز الإداري والفني الحاكم وانفتاح المجتمع السوفيتي على طريق جديد للتقدم الداخلي

(٢٧) انظر في هذا الشأن .

Kurt London, *How Foreign Policy is made*, pp. 140-150.

Vernon Aspaturian, *The Union Republics in Soviet Diplomacy*, (٢٨) 1960, pp. 134-159.

(٢٩) انظر في هذا الشأن .

Herbert Marcuse, *Le Marxisme Sovietique, Idées*, 1963, p.p. 20-216.

مياسياً واقتصادياً يعكس آثاره على علاقاته الدولية عسكرياً وتكنولوجياً ، كما يعزى إلى عصر خروشوف . ويكون ذلك بالبحث عن خصائص مناسبة لتطبيق المنهج الحدلي يملها السأم السياسي والمعنوى من الالتحام بالثورة العالمية ، أو نتيجة الميل إلى التقدم والاصلاح ونزعة المجتمع السوفيتي إلى المساواة والحرية الداخلية وطرح السلطة الأبوية الستالينية ، حتى يصبح الأمر يمثل تفهقراً عن الخط الايولوجي ذو النزعة الأممية ، والعودة إلى أرثوذكسية تسعى لتحقيق المصالح القومية للاتحاد السوفيتي ، وتفرض نفسها على بلاد الكتلة الشرقية فتؤدى إلى نزعات قومية أقوى نتيجة أن هذه البلاد ليست بذات مطامح دولية كبرى ، وتخرج مراكز الحركة الشيوعية الدولية وأحزابها في الخارج (٣٠) .

وهكذا تبدو طبيعة النظام السوفيتي القائم على مبدأ اندماج السلطات في الحزب ، وتركيز أدوات صنع السياسة الخارجية وتنفيذها والدفاع عنها في رئاسة لحتته المركزية ، أمراً تقتضيه محاولة فرض مصلحة واحدة للدولة والحركة الشيوعية الدولية في توجيه الايولوجية وتفسيرها ، فلا ينشأ أى إخلال بالتوازن أو إحتدام للتنازع بين الحزب والحكومة يعرض الدبلوماسية السوفياتية لهزات عنيفة أو يفرض عليها قيوداً في سعيها بالخارج .

وما دام الحال كذلك فسيظل تقدير السياسة الخارجية السوفياتية ، في ضوء التعاليم الايولوجية الصحيحة أو تحت تأثير المصالح القومية للاتحاد السوفياتي ، رهناً بالتوازن الداخلى في البناء العلوى للدولة من حيث استبقاء سيطرة رئاسة الحزب على الحكم وعلى صفاء الايولوجية . وإن شئت فقل أن تأثير الايولوجية ، أو سيطرة المصالح الوطنية ، على السياسة الخارجية السوفياتية ستظل موضع اختبار وتكيف رهناً باتجاهات النخبة الممتازة المسيطرة على الحزب والدولة ، أو نزعات الشريحة البيروقراطية الحديدية التي تفرزها أهمية الدولة ، حتى لقد تضمنى على السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي مضموناً

(٣٠) المرجع السابق ، ص ١٢١ - ١٣١ ؛ اسحق دويتشر ، الماوتسية والهروتشوفية وتيارات الشيوعية الثلاثة ، تجارب اشتراكية ، ترجمة جورج طرايشي ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٤٨ - ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٨٧ - ٨٨ ، ١٠٢ - ١٠٦ .

مختلف كل الاختلاف عن المضمون الذى تصوره ماركس وانجلز ولينين
للدولة البروليتارية (٣١) .

وهكذا قد تصبح الايدولوجية والمصالح القومية عرضة لتبدلات دورية ،
ورهنأ بالمرحلة الاستراتيجية التى تمر بها الثورة والدولة على السواء ، وإن
لم يعد من السهل التمييز فى مثل هذه الحالة بين سياسة للحزب وسياسة للدولة .
بل إنه لم يعد من السهل التمييز بين صنع السياسة وتنفيذها نتيجة هذا الائتلاف
والترادف فى الاغراض العملية بين الحزب والدولة . فالمشاركة فى عضوية
رئاسات الحزب ومجلس الوزراء والبريزيديوم ، وممارسة علاقات القوة
التي يتمتع قادة الحزب فى ادارة الدولة ، هى التى تقرر طبيعة هذه العلاقات
أكثر مما تقررها النصوص الدستورية . ومن المعروف أن التداخل بين
هذه السلطات كان تامأ منذ أن أصبح ستالين رئيسأ للوزراء ومولوتوف
نائبأ له ووزيرأ للخارجية ، وتولى جميع اعضاء المكتب السياسى للحزب
مناصب مختلفة فى مجلس الوزراء . فاصبح ستالين الرئيس الأعلى
للمؤسسات الحزبية والحكومية ، أى صانع القرارات فى الجهتين . وخفت
صوت مجلس الوزراء ، فلم يتيسر له أن يجتمع بهذه الصفة إلا نادراً ، ولم
يعد له ولدوائره الوزارية من عمل سوى صياغة قرارات المكتب السياسى فى
شكلها القسانونى (٣٢) .

وقد زين للناكوف بعد وفاة ستالين أن الدولة بأجهزتها من البوليس
والقوات المسلحة هى أقوى من الحزب ، فأثر أن يتولى الوزارة وأن يترك
أمانة الحزب لخروشوف ، حتى يكون بوسعه تطويع خصومه فى رئاسة
الحزب . ولكن فاته أن التخلي عن أمانة الحزب يعنى التخلي عن دعائم
الشرعية من أجل مظاهر السلطة ، فضلا عن أن التنظيمات الهرمية
البيروقراطية التى وضعها ستالين للحزب باسم الديمقراطية المركزية قد
جعلت كلا من الحكومة ورئيسها ظلا لأمانة الحزب كلما انفصل أحدهما
عن الآخر ، ومكنت أمانة الحزب من التغلب على رئاسة الحكومة كلما
خيل لها منافستها . وقد كانت أول بادرة علنية للتنازع بين سياسة الحزب

(٣١) جماعة جان دو ، فى الدولة الاشتراكية ، ترجمة نزيه الحكيم ، بيروت ، ١٩٦٦ ،

ص ٥١ - ٥٢ ، ٦٣ - ٧٤ .

(٣٢) V. Aspaturian, *op. cit.*, p. 150.

وإدارة الدولة محاولة برياً استخدام وزارة الداخلية لعرقلة تنفيذ قرارات الحزب ، شاهداً واضحاً على ما نقول (٢٣) . كذلك كان إتهام مولوتوف وشييلوف بمحاولة استخدام وزارة الخارجية لعرقلة تنفيذ السياسات التي وضعها الحزب ونسفها سبباً في إقصاءهما عن السلطة (٢٤) . ولم يعرف بعد منذ ذلك الحين قيام أية هيئة أو جماعة خاصة بالسعى لعرقلة مقررات الحزب في السياسة الخارجية .

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن الدبلوماسية السوفياتية التي اكتسبت درجة كبيرة من الاستمرار والثبات في عهد ستالين ، فلم يتولاها خلال خمسة وثلاثين عاماً إلا ثلاثة أشخاص ، قد تبدل أشخاصها وتغيروا في مركز وزير الخارجية بنفس النسبة في فترة التغيرات الداخلية التي تلت وفاته على الرغم من قصرها . وهذا دليل على اختلافات الشديدة بين مختلف القوى حول السياسة الخارجية السوفياتية ورسم استراتيجية جديدة لها في السنوات الأخيرة .

وفما عدا تروتسكى الذى تولى وزارة الخارجية منذ نوفمبر سنة ١٩١٧ حتى استقالته منها بسبب رفضه عقد صلح برست ليتوفسك في أواخر فبراير سنة ١٩١٨ ، ومولوتوف الذى إمتدت ولايته عليها عشر سنوات ما بين سنة ١٩٣٩ و سنة ١٩٤٩ ثم ما بين سنة ١٩٥٣ و سنة ١٩٥١ ، لم يتول وزارة الخارجية السوفياتية آخرون على مرتبة كبيرة في الحزب . فتشيشيرين (١٩١٨ - ١٩٢٨) وليتفينوف (١٩٢٩ - ١٩٣٩) واندريدية فيشنسكى (١٩٤٩ - ١٩٥٣) الذى لم يكن عضواً في الحزب عند قيام ثورة اكتوبر أو عضوا كاملاً في المكتب السياسى على الرغم من أهمية منزلته عند رؤسائه ، وكذلك أندريد جرميكو الذى تولى وزارة الخارجية سنة ١٩٥٧ ولم يصبح عضوا كاملاً في اللجنة المركزية للحزب حتى المؤتمر العشرين ، لا يمكن اعتبارهم شركاء حقيقيين في صنع قرارات الحزب في السياسة الخارجية ، على خلاف كل من تروتسكى ومولوتوف

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٤ .

(٢٤) كان إقصاء المارشال زكوف عن رئاسة الحزب واللجنة المركزية في اكتوبر سنة ١٩٥٧ في خشية أن يستغل مكانته القيادية السامية بين القوات المسلحة في معارضة قرارات الحزب في الشؤون الخارجية والدفاعية دلالة أخرى في هذا الشأن .

وشيلوف الذين رغبوا في إدارة السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي حسب ماشاوا (٣٥) .

فعلى الرغم من أهمية النفوذ الذى تتمتع به وزارة الخارجية ، وكونها تحتل المركز الثانى فى إدارات الدولة بعد وزارة الدفاع ، إلا أنه يبدو أن قادة الحزب الآن يفضلون فى الظروف العادية أن يكون وزير الخارجية ذا مرتبة ثانوية فى الحزب ، لاتزيد عن كونه عضواً باللجنة المركزية . فهذا يكسب الدبلوماسية السوفياتية المزيد من المرونة ، ويفيد فى تكيف الدبلوماسية الأجنبية مع اجراءات وزارة الخارجية وسفرائها فى الخارج .

وقد وضح هذا على وجه الخصوص فى فترات التعايش ، والتعاون بين روسيا والديمقراطيات الغربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، للوصول إلى حلول للمشكلات الدولية المعقدة داخل وخارج الأمم المتحدة . بل كثيراً ما ألفت مواقف الدبلوماسية السوفياتية وأعمالها فى هذه الفترة من تاريخ الغاء الكومنفورم ككتيب للاستعلامات والتعاون الايدولوجي سنة ١٩٥٦ (وانتقال اعضاء اللجنة التنفيذية السابقين فيه إلى زعماء حاكمن ينتهجون سياسات شبه مستقلة فى بلاد أوروبا الشرقية أو معارضة فى بلاد كالصين وغيرها) ألفت الضوء على وزارة الخارجية السوفياتية ووحدة دبلوماسيتها التى يتحكم فى صنع قراراتها قادة الحزب بعد أن كانت مقيدة بعدم التعارض مع الأجهزة السابقة للشيوعية الدولية .

ولا يعنى كون الدبلوماسية السوفياتية قد تملك فى السنوات الأخيرة وجهاً جديداً من أوجه حريتها فى صنع قراراتها أنها قد تنازلت عن ثورتها ، أو عن أساليب التحدى لغرها من السياسات بطريق الادارات غير الرسمية المتعددة، والتى تجد أساسها فى تضامن الاحزاب الشيوعية فى البلاد الأخرى معها ، من أجل مستقبل كل ما هو اشتراكى .

فن ناحية ، يختار جميع موظفي السلك الخارجى فى الاتحاد السوفيتي من بين اعضاء الحزب الشيوعى ، وتتبادل درجاتهم فى السلك وأهميتهم فى الوزارة مع مرتبتهم فى الحزب . ومن ثم فإن الدبلوماسية السوفياتي فى الخارج لا يشغل بمهمة التمثيل والاتصال والاعلام والاستعلام الرسمية لدى

الحكومة المعتمد لديها فحسب ، وانما عليه أن يقوم بنفس المهمة مع الاحزاب الشيوعية والتنظيمات النقابية والشعبية من أجل العمل الدعائي كلما تيسر له ذلك . ولهذا نادراً ما يصحب زوجته وأولاده للخارج ، وإن صحهم فانه حيا بهم حياته الخاصة ، فلا يسمح لهم بالتردد على مدارس الدولة المقيم بها أونوادها الرياضية والثقافية. كما لا يسمح لنفسه عادة بالتردد على الهيئات الدبلوماسية الأخرى أو تبادل الزيارات غير الرسمية معها أو مع غيرها من العائلات البرجوازية. ذلك أنهم يخضعون لنظام دقيق في الأمن ، ويلتزمون وجهة نظر خاصة في شأن المهمة الدبلوماسية وزيف أساليبها البرجوازية (٣٦) .

ومن ناحية أخرى ، فنجد أن أصبح الحزب الشيوعي السوفيتي هو الحزب الوحيد الذي يتولى الحكم حتى الفترة الحالية من حل الكومنترن وإلغاء الكومنفورم ، كما توات أحزاب شيوعية أخرى الحكم في أوروبا وآسيا ، ولما يزل الحزب السوفيتي قطب الحركة الشيوعية وأركان حربها حتى أخذ الحزب الشيوعي الصيني ينازعه هذه الزعامة. ويتضح هذا جلياً من تعريف ستالين من هو الثوري ومن هو الدولي في دمه لتبتو بالخروج عن المبادئ الشيوعية الصحيحة ، عندما نزع نزعاً استقلالية وقومية بعيداً عن سيطرة الكرملين . وفي هذا الصدد تجدد الاشارة أيضاً إلى قول زدانوف عند تأسيس الكومنفورم سنة ١٩٤٧ : « لقد حسب بعض الرفاق أن حل الكومنترن يعني قطع العلاقات والاتصالات بين الأحزاب الشيوعية الأخوة . ولكن هذا خطأ » (٣٧) .

وهكذا فان الايولوجية وفكرتها عن الدولية البروليتارية التي تعني على حد قول ديمتروف « التنسيق التام لجميع نشاطات الاحزاب الشيوعية بقيادة الحزب السوفياتي » (٣٨) ، قد هيأت للاتحاد السوفيتي أن يتفد سياسته عن

(٣٦)

Milivoy Mostovac, Les Tendances Actuelles de la Politique Soviétique, *Revue de l'Université d'Attawa, Juillet - Septembre, 1959, pp.342-344*

(٣٧) اسباتوريان ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ . وجدير بالذكر أنه أعقب الغاء الكومنفورم قيام مؤتمرين شيوعيين دوليين أولاهما سنة ١٩٥٧ وثانيهما سنة ١٩٦٠ . وقد سبقت الاشارة إلى بعض قراراتهما .

G. Dimitrov, Report to the 5th congress of the Bulgarian Communist Party, Sofia, 1948, p. 55 . المرجع السابق .

(٣٨)

طريق هذه الاحزاب مثلما يقوم بتنفيذها عن طريق وزارة خارجيتها وأجهزتها الرسمية ، أياً كان الوضع فى تنظيم علاقة الحزب السوفيائى بهذه الأحزاب ، مادام الدفاع عن الحركة الشيوعية العالمية وتقدمها قد أصبح فى عقيسة البروليتاريا الدولية يقتضى - على حد تعبير ستالين - الدفاع عن الاتحاد السوفيائى .

على أنه ليس من الانصاف فى شىء أن نحسب أن موقف الاحزاب الشيوعية الحاكمة وغير الحاكمة فى البلاد الأخرى من السياسة الخارجية السوفيائية هو سلبى تماماً ، طالما أننا بأن حجر الزاوية فى هذه السياسة هو قيام نظامين اجتماعيين متناقضين فى العالم ، وأنه وفقاً للقاعدة اللينينية فى هذا الشأن لا بد أن يسود أحدهما على الآخر فى النهاية (٣٩) ، سواء تم ذلك عن طريق الثورة البروليتارية العالمية ، أو عن طريق استيحاء المفهوم الكامن خلف سياسة المعسكرين الستالينيين ، وتطور مفهوم الصراع الطبقي إلى صراع سياسى دولى بين نظامين محل أحدهما التناقضات داخل الآخر عن طريق الطبقة العاملة وتنظيماتها ، أو عن طريق تطور فكرة هذا الصراع فى مرحلة طويلة من التعايش السلمى وبطرق مختلفة لبناء الاشتراكية فى مفهوم خروشوف . ومن الواضح أن جوهر هذه السياسات الثلاث أياً كانت صحتها أو أخطاؤها ، يقوم على أساس العلاقة الوثيقة بين الدولة الاشتراكية الكبرى والاحزاب الشيوعية الأخرى . ولكن طبيعة هذه العلاقة اختلفت فى كل مرحلة عن الأخرى .

فى المرحلة الأولى للثورة البلشفية حدد قادة الجمهورية الاشتراكية علاقتهم بالاحزاب الشيوعية الشقيقة التى مازالت تعمل للثورة البروليتارية فى بلاد أخرى من العالم على أساس تنظيم الحركة الشيوعية العالمية فى الكومنترن . وأصبح للكومنترن الذى أسسه لينين سنة ١٩١٩ وظيفتسان أساسيتان ، أولاهما تنسيق وإدارة استراتيجية الثورة العالمية ، وثانيتهما الدفاع عن الدولة السوفيائية ضد الثورات المضادة والتدخل الرأسمالى الأجنبي . وقامت هاتان الوظيفتان على أساس الاعتقاد بأن ثورة أكتوبر لا تغدو أن تكون مقدمة للثورة البروليتارية العالمية العامة ، وأن لا أهمية ولا غاية للأولى بدون تمام الثانية . ومن ثم فقد ثارت فى هذه المرحلة خلافات كثيرة

(٣٩) انظر نص عبارة لينين السابق الاشارة إليها .

بين قادة الثورة البلشفية وقادة الاحزاب الشيوعية الأخرى حول دور الدبلوماسية السوفياتية في خدمة أهداف الثورة البروليتارية العالمية ، ولا سيما في ألمانيا التي كان يعتقد أن الثورة فيها وشيكة . فلم تكن الدولة السوفياتية في نظر الجميع إلا أداة للثورة العالمية .

وبينما توطن النظام البلشفي في الاتحاد السوفياتي ، فشلت الثورة في ألمانيا وبلاد أوروبا الوسطى سنة ١٩١٨ ، ودعا ستالين إلى نظرية « الاشتراكية في وطن واحد » بينما دعا تروتسكي إلى الثورة العالمية . ولكن السياسة التي استخلصت نتائج هزيمة الثورة الألمانية ، وتطلعت تطلعا يائسا نحو قيام ثورات أخرى ، بالإضافة إلى الدور المتعاطف الذي أخذت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة بناء العالم الغربي ومساندة أنظمتها الرأسمالية ، تطلبت داخل الكومنترن وخارجه وجوب إعادة النظر في استراتيجية الثورة ، ليس في التطور الدولي فحسب ، وإنما أيضاً في خطوات ووسائل بنساء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي .

وهكذا انتصرت السياسة الستالينية ، القائمة على أساس التفكير بعدم امكانية ضرب النظام الرأسمالي عن طريق حروب خاطفة في أوروبا ، إلى الحد الذي وصل معه اعترافها بالتجمد الفعلي للطاقت الثورية في البلاد الصناعية المتقدمة بالغرب إلى تبني تكتيك « الحبهة الشعبية المتحدة » ضد الفاشية التي بدا خطرها مستفحلا سنة ١٩٣٥ ، ملزمة جميع الاحزاب الشيوعية بتبني برنامج يمثل الحد الأدنى للمطالب الديمقراطية في الدول البرجوازية .

واستندت السياسة الخارجية الستالينية في ذلك إلى امكان تغذية التناقضات الداخلية المتفاقمة بصفة مستمرة داخل النظام الرأسمالي . ومن ثم اتجهت نحو بناء الاشتراكية في وطن واحد على أساس الديمقراطية المركزية التي يتطلها البناء السريع لمواجهة الحصار الرأسمالي العدواني ، لا الديمقراطية البروليتارية التي كانت تجد الحماية في إطار الثورة العالمية لدى بلاد صناعية متقدمة تساهم في التطور المادي والتكنولوجي للاتحاد السوفياتي ، وتضمن الانتقال به إلى الاشتراكية بسرعة ويسر . وهكذا فرضت سياسة الدفاع عن الاتحاد السوفيتي الذي يكون وحده معسكراً مناهضاً للمعسكر الرأسمالي قاعدة الديمقراطية المركزية على البروليتاريا في الداخل والاحزاب الشيوعية في الخارج . ومن ثم أصبحت الحركة الشيوعية العالمية تعمل بوحى مبادئ تقوم على أساس استحالة الثورة البروليتارية العالمية دون مؤازرة الاتحاد السوفياتي ، ودون المحافظة عليه

والدفاع عنه كقاعدة لهذه الثورة ، ودون الانضواء داخل معسكره . وعلى أساس هذه القواعد أصبحت علاقة الحزب الشيوعي السوفياتي بالاحزاب الشيوعية الأخرى في هذه المرحلة هي علاقة القيادة بالقاعدة التي تفرضها المحافظة على وحدة الحركة الشيوعية الدولية في احتضان الوطن الاشتراكي الأول، وفي ظل قواعد الديمقراطية التي تملها الأسس التنظيمية للديمقراطية المركزية.

وإذا كان حل الكومنترن سنة ١٩٤٣ ، تحت إلحاح حلفاء روسيا الرأسماليين في وقت الحرب ، قد قوبل بالحماس من قبل اعداء الشيوعية ، فان ذلك لم يغير من واقع العلاقة بين الاحزاب الشيوعية الأجنبية وموسكو في شيء . فموسكو التي رأت ذلك لإرضاء للحلفاء وكسباً لثقتهم ، قد أثبتت أن هذا العمل كان طبيعياً مادام التعاون بينها وبين الأحزاب الشيوعية لا يمكن إجراؤه عن طريق مكاتب يتعذر الاشراف عليها في وقت الحرب . هذا فضلاً عن أن ظروف الحرب في حد ذاتها كانت تقتضي وحدة السياسة الخارجية السوفياتية وعدم تعرضها للهزات والأزمات التي قد تثيرها مناقشات الكومنترن .

وما لبثت السياسة الخارجية السوفياتية أن فوجئت في أعقاب الحرب بالسرعة التي ولدت بها من جديد جبهة حلفائها السابقين ضد الشيوعية . فكان هناك مبدأ ترومان ومشروع مارشال سنة ١٩٤٧ والمفاوضات الانجلو أمريكية حول الروهر سنة ١٩٤٧ ، وغير ذلك من وسائل وسياسات التوحيد العلني للرأسمالية في مواجهة الشيوعية . ومن ثم فلم يعد المفهوم التقليدي لحل التناقضات المتفاقمة باستمرار داخل المعسكر الامبريالي بذي جدوى أساسية ، وراحت السياسة الخارجية الستالينية تستوحى استراتيجيات جديدة تقوم على أساس تقديم التناقض بين المعسكر الشيوعي وبين المعسكر الرأسمالي على التناقض داخل المعسكر الرأسمالي الامبريالي ذاته . وعززت السياسة الخارجية السوفياتية نفسها في هذا المضمار عن طريق عدة اجراءات تكتيكية لسد الشقوق في جبهتها الداخلية . فكان انشاء الكومنفورم ١٩٤٧ ، وقلب نظام الحكم في براغ ، وانسحاب السوفييت من لجنة رقابة الحلفاء في ألمانيا ، ثم حصار برلين والقطيعة مع تيتو سنة ١٩٤٨ . كما لحأت إلى احلال التناقضات داخل الحدار الرأسمالي ، فبدأت سلسلة من الاضرابات السياسية في فرنسا واطاليا . فما أن فشلت هذه الاضرابات حتى عادت الاحزاب الشيوعية في هذه البلاد إلى سياسة الجبهة المتحدة التي لم تكف عن الدعوة إليها منذ سنة ١٩٤٩ ، وظهرت بصفة خاصة في حركات السلام .

وما لبثت العلاقة بين الحزب الشيوعي السوفياتي والاحزاب الشيوعية الأخرى أن تكلشت على أسس جديدة إلى حد ما في عهد خروشوف ، قصد تصفية الخلافات وبوادر الاستياء داخل المعسكر الاشتراكي والمحافظة على وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، عن طريق التطور نحو استقلال ذاتي جزئي للشيوعيات الوطنية . فكانت هناك محاولات التقرب من الصين بزيارة خروشوف وبولجسانين ، والتقرب من تيتو وبراءه من الجيانه والزندقة ، ورد الاعتبار لضحايا ستالين من زعماء الاحزاب في أوروبا الشرقية كراجيك في المجر وكوسلوف في بلغاريا ، وأخيراً تصفية الكومنفورم سنة ١٩٥٦ والاعتراف بإمكانية بناء الاشتراكية بطرق مختلفة . وأصبح جوهر العلاقة الجديدة التي تطورت أمام الثورة التي هدت النظام في المجر ، ونجحت في انشاء دولة شيوعية شبه مستقلة في بولونيا ، ونزعات استقلالية في رومانيا وتشيكوسلوفاكيا (٤٠) ، ومنازعة الصين الشعبية للاتحاد السوفيتي في قيادة الحركة الشيوعية العالمية ، أصبح جوهرها هو المحافظة على تضامن دول المعسكر الاشتراكي - كدول تضم جمهوريات شعبية وديمقراطية - من أجل وحدة الطبقة العاملة والقوى التقدمية في العالم . أما وسائل هذا التضامن فانها لا تخلو من التركيز في الوقت الحاضر على الاتصال الثنائي وتبادل الوفود واللقاءات بين زعماء الاحزاب الشيوعية الحاكمة ، إلى جانب عقد المؤتمرات العامة للاحزاب الشيوعية لبحث الخلافات الايديولوجية في الحركة الشيوعية العالمية ، كمؤتمرى ١٩٥٧ و ١٩٦٠ السابق الاشارة إليهما .

ومن الملاحظ أن التركيز على جوهر هذه العلاقة الأخيرة ، في تضامن بلاد المعسكر الاشتراكي ، قد بدا غالباً على سياسة التعايش السلمى ، في المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي .

(٤٠) من الواضح أن دراستنا هذه نظرية وإجمالية بحتة ، لا تعنى بدراسة وقائع أو مسائل بناتها ولكنها تركها لتحليل أدق في صدد التقسيم الجغرافي لدوائر عمل وسعى السياسة الخارجية السوفياتية .